هل تستطيع سلطات طرابلس الحياد في علاقتها بالوضع التونسي؟

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

عندما دعت إحدى كتائب لواء الصمود بمصراتة سلطات طرابلس إلى إخراج عناصر تنظيم داعش من سجن قاعدة معيتيقة والدفع بهم إلى الحدود التونسية لتتسلل منها إلى الجارة الشمالية الغربية، لم تكن تتحدث من فراغ. فتلك الكتيبة تخضع إلى زعامة صلاح بادي مهندس "فجر ليبيا" والمعروف بقربه من المخابرات التركية، وهو إلى جانب ذلك صدى صوت مفتي الإرهاب الصادق الغرياني الذي لا يزال زعيما روحيا للميليشيات ورئيسا فعليا لدار الإفتاء الرسمية رغم إقامته الدائمة في أنقرة، ورغم قرار عزله الصادر عن مجلس النواب في نوفمبر 2014، كما هاجم التدابير والإجراءات الاستثنائية التي اتخذها الرئيس التونسي قيس سعيّد في 25 يوليو الماضي، وكذلك فعل ابنه سهيل الذي زعم أن تلك التدابير محرّمة شرعا واعتبرها انقلابا، مستشهدا بإغلاق مقر مكتب قناة "الجزيرة" واصفا قوات الأمن التونسية بالعصابات.

علينا الاعتراف بوجود مزاج عام لدى إسلاميي ليبيا وقياداتهم وميليشياتهم تصب في العداء للرئيس قيس سعيّد وللسلطات التونسية عموما بعد الحركة التصحيحية، وفي الدفاع المستميت عن الإخوان وحلفائهم. وحتى قبل 25 يوليو، كان موقفهم ينحو إلى تقسيم التونسيين بين حلفاء يستحقون الدعم في إشارة إلى حركة النهضة وائتلاف الكرامة، وبين قوى ينعتونها بالثورة المضادة ويتهمونها بالعداء للإسلام. تضم كل القوى الوطنية الأخرى وبخاصة الحزب الدستوري الحر بقيادة عبير موسي، وتشمل الأغلبية الساحقة من الشعب التونسي، وهو موقف يتسقون فيه مع تيارات الإسلام السياسي في المنطقة والعالم، والتي تعتبر أن قضيتها واحدة، ومن يختلف مع جزء منها إنما هو عدو لجميعها.

ولعل رئيس مجلس الدولة الاستشاري خالد المشري كان أبرز من اعتبروا إجراءات 25 يوليو في تونس انقلابا، وسار على منواله تابعوه والدائرون في فلك الإخوان، ولم يخرج ذلك عن اتجاه عام لدى المسؤولين الأتراك، ومنصات الإعلام القطري، وما يسمّى بالاتحاد العالمي لعلماء المسلمين والأحزاب الإسلامية، وبالتالي تم تصنيف تدابير الرئيس سعيّد على أنها جزء من صراع المحاور في المنطقة، وأنها جاءت بتخطيط من المحور المعادي للإخوان.

> **حكومة الدبيبة قد تحاول التظاهر بالحياد ولكنها في الواقع جزء من المحور الذي يدعم إخوان تونس، الأمر لا يتعلق بوزراء أو أجهزة ولكنه يتعلق بالدائرة الضيقة في رئاسة الحكومة وبماكنة الإسلام السياسي**

في 29 يوليو، أرسل المجلس الرئاسي الليبي عضوه عن إقليم طرابلس عبدالله اللافي، المحسوب بدوره على جناح الإخوان والميليشيات والنفوذ التركي، إلى تونس للاجتماع بالرئيس سعيّد. ووفق ما أورده بلاغ الرئاسة التونسية، فإن اللافي أكد الدعم المطلق من المجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية في ليبيا لقرارات رئيس الجمهورية. لكن المتأمل في التصريح المصور يلاحظ أنه كان يحسب كلماته جيّدا، حيث قال إن اللقاء مع الرئيس التونسي "كان أخويا وتناول العديد من المواضيع الإقليمية والدولية الهامة ومنها الوضع في تونس"، وأن "تونس جارة لليبيا وما يهمنا هو الاطلاع على الأمور فيها، ويهمنا استقرارها بما يتطلبه الشعب التونسي في هذه المرحلة". وأضاف "أخبرنا الرئيس سعيّد بأن الأمور تسير بشكل دستوري سليم، وطمأننا بأنه حريص على استكمال المرحلة الانتقالية"، معتبرا أن "تونس شقيقة لليبيا ونحن شعب واحد في دولتين، نتمنى الاستقرار والأمن لدولة تونس وشعبها".

لم يسجلّ اللافي بصوته الموثّق موقفا واضحا من التدابير الرئاسية في تونس، وحاول المجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية أن يكونا حذرين في توصيف الوضع في الدولة المجاورة، فهما خاضعان لوضع صعب، يهيمن عليه ميدانيا من يعتبرون أنفسهم رموز ثورة 17 فبراير وعنوان الربيع العربي في نسخته المحلية، والغرب الليبي هو امتداد للمحور التركي القطري الإخواني رغم تحركات محمد المنفي وعبدالحميد الدبيبة الإقليمية والدولية وسعيهما لإحداث توازنات مزعومة وحديثهما الدائم عن الحل السياسي والمصالحة الوطنية وطي صفحة الماضي.

فعلى الأرض، هناك ميليشيات وجماعات متشددة فارّة من ضربات الجيش في الشرق والجنوب وقوات تركية ومرتزقة وتجاذبات على السلطة واستعدادات دائمة للدخول في حرب جديدة مع الطرف المقابل، وهو الجيش الوطني الذي يُنظر إليه على أنه امتداد للمحور المعادي للإخوان. وبالتالي فإن ما قام به الرئيس سعيّد يصب في خدمته، أما استبعاد حركة النهضة عن السلطة فهو يعني ضربة موجعة لحليف موثوق طالما كان جزءا من التحالف الإخواني الداعم لفجر ليبيا وسلطات السراج والتدخل التركي وحروب الميليشيات.

في مايو 2020، كانت مكالمة من راشد الغنوشي بصفته رئيسا للبرلمان لتهنئة فايز السراج بسيطرة ميليشياته المدعومة من الطيران التركي (والأميركي وفق ما أعلنه حفتر لاحقا)، كافية لتفتح أبواب المواجهة ضده، حيث تم اعتبارها تعدّيا على صلاحيات الرئيس سعيّد في إدارة المواقف والعلاقات الخارجية، وإعلانا عن محاولة للدفع بتونس إلى صراع المحاور.

في الثامن من يوليو الماضي، كانت هناك دعوات قد انتشرت في تونس للتظاهر يوم 25 من الشهر ذاته تزامنا مع عيد الجمهورية، وكان هناك قرار ليبي من طرف واحد بإغلاق الحدود مع الجارة الغربية، وبدأ تنفيذه فعليا دون إنذار مسبق، وذلك بزعم العمل على منع انتشار فايروس كورونا، وهو ما أثار جدلا واسعا على توقيت اتخاذ القرار وفجائيته وعدم التنسيق حوله مع السلطات التونسية.

في الأثناء كان الدبيبة يرسل وعوده جزافا بدعم تونس لمواجهة الأزمة الصحية، لكن لا شيء من ذلك حصل. كل ما تم فعلا هو إرسال حكومة الوحدة الوطنية وفدا إلى تونس للبحث في إمكانية تسلم مبالغ مالية احتجزتها السلطات المحلية من أمن وجمارك خلال السنوات الماضية بعد العثور عليها لدى أمراء حرب ومهرّبين وغاسلي أموال كانوا قد دخلوا الأراضي التونسية دون تقدير للقوانين المحلية التي تفرض التصريح بها في المعابر.

ومنذ أيام، خاطب إنتربول تونس نظيره الليبي بتوفر معطيات استخباراتية لديه تتحدث عن وجود العشرات من الإرهابيين التونسيين في قاعدة الوطية يتأهبون للتسلل إلى البلاد للقيام بعمليات إرهابية. وفيما نفى الطرف الليبي ذلك في رسالة موثقة صادرة عن وزير الداخلية خالد مازن، كانت هناك أطراف أخرى تؤكد وجود الإرهابيين، وأغلبهم ممن كانوا يقاتلون في شمال سوريا قبل أن تجلبهم تركيا إلى الغرب الليبي ضمن جحافل المرتزقة التي نقلتها ضمن صفقة مع حكومة السراج لا تزال حكومة الدبيبة تصرّ على تنفيذ مختلف بنودها. تدرك سلطات طرابلس أنها لا تسيطر على مناطق نفوذ الأتراك أو الميليشيات، ولا حتى على فك الاشتباكات بين الجماعات المسلحة عندما تندلع في العجيلات أو الزاوية أو ورشفانة.

خلال السنوات الماضية، ولاسيما منذ 2014، سعت تونس لاتخاذ جانب الحياد في علاقاتها مع الوضع في ليبيا، مع ميل واضح مؤثر من حركة النهضة لدعم سلطات طرابلس ضد سلطات الشرق، ولدعم الميليشيات ضد الجيش، وكان إخوان ليبيا ينظرون إلى إخوان تونس على أنهم المثل الأعلى لهم، وعادة ما يستشيرونهم في كل الخطوات التي يخطونها، ولكن بعد 25 يوليو 2021 شعر إخوان طرابلس بيُتم سياسي وأيديولوجي، واعتبروا أن الخناق بات يضيق حولهم، لذلك اتجهوا إلى إعلان مواقفهم مما نعتوه بالانقلاب، ولم يفكروا في الشعب التونسي وإنما في الجماعة التي يشاركونها المرجعية والمواقف والتحديات.

لا يمكن الحديث عن فصل حكومة الدبيبة عن الإخوان والميليشيات والباب العالي، فهي تابعة لذلك المحور رغم ما تزعمه من البحث عن توازنات إيجابية في مواقفها الداخلية وعلاقاتها الخارجية، ومحور الاعتدال العربي بات يدرك ذلك جيّدا، ويعلم أن حكومة الوحدة الوطنية لا تختلف في شيء عن حكومة الوفاق الوطني، وإنما هي امتداد عملي لها، ولكن بنزعة تنحو إلى التذاكي في توجيه الخطاب وفق ما يبتغيه المستمع، كما أنها تعكس عمليا توجهات ورؤى مجلس الدولة وللنفوذ الإخواني داخل ملتقى الحوار، ومرتبطة بمصالح لوبيات معينة تخدم مصالح فئوية وشخصية خاضعة لمزاج أنقرة.

وانطلاقا من ذلك، تدور في فلك الإسلام السياسي سياسيا وإعلاميا وتكتيكيا واستراتيجيا، وبالتالي فإنها ملتزمة واقعيا باعتماد موقف الإخوان غير المحايد مما يدور في تونس.

قد تحاول حكومة الدبيبة التظاهر بالحياد، ولكنها في الواقع جزء من المحور الذي يدعم إخوان تونس، الأمر لا يتعلق بوزراء أو أجهزة، ولكنه يتعلق أساسا بالدائرة الضيقة في رئاسة الحكومة وبماكنة الإسلام السياسي وأمراء الحرب وقادة الميليشيات وباللوبي التركي المتنفّذ الذي يعكس وجهة نظر أنقرة، حيث اعتبرت الرئاسة والخارجية والبرلمان والحزب الحاكم أن ما قام به الرئيس سعيّد هو خروج عن الدستور والديمقراطية.

طلب انتماء إلى تنظيم إسلامي متطرف

علي الصراف
كاتب عراقي

صحيح أن الوقت قد فات، ولم يبق من العمر ما يجوز تضييعه، إلا أني أرغب بالانتماء إلى إحدى المنظمات الإسلامية. أكثرها تطرفا لو أمكن. لأعرف ماذا يقرؤون. وكيف يقرؤون.

اعتقادي هو أن هذه المنظمات لديها مشكلة في الفهم. ومشكلة أعقد مع الفهم. ولهذا السبب فإن معرفة قراءاتهم ربما تكشف عن أسرار تلك المشكلة.

كل ما أعرفه عن قراءاتهم، هو بالأحرى قراءات عن تلك القراءات. أي أنها صورة عن الأصل، وليست الأصل نفسه.

أن تُمسك بكتاب "معالم في الطريق" أو "في ظلال القرآن" للسيد قطب وتقرأه، ليس كمثل أن تُتلى عليك مضامينه في الاجتماعات داخل المنظمة. هناك ينشأ فهم مختلف. تنشأ مناورة تجعل الفهم مقدسا، فيُصبح عدم فهم.

عندما كنت شيوعيا، كنت أقرأ لينين وكارل ماركس. وكنت، كغيري، أقدّم فهما معيّنا لما أقرأ. ولقد احتاج الأمر عشر سنوات على الأقل بعد تحرري من هذا الانتماء، لكي أفهم أني لم أفهم شيئا، وأني بحاجة إلى أن أقرأ ماركس من جديد، لأرى مكمن الرؤية الثاقبة التي جعلت "رأس المال" واحدا من أهم الكتب في مناهج التعليم في كليات الاقتصاد في العالم الرأسمالي نفسه. كنا نقرأ ماركس مقدسا. فلم نستوعبه. وفعلنا الشيء نفسه مع "ما العمل" للينين، وبقينا لا نعرف ما العمل.

الشيء نفسه يحصل عندما تقرأ "الخلافة والملك" أو "نظام الحياة في الإسلام" لأبي الأعلى المودودي.

أحد أهم وجوه المشكلة في الفهم، هي أن الإسلاميين يعتقدون أن القضية الأهم هي "مَنْ يحكم". والمودودي يقول إن الله هو من يجب أن يحكم.

ولكن هناك ما يبرّر الاعتقاد بأن المشكلة ليست مشكلة "مَنْ يحكم"، الله أو واحد من عباد الله، لا يهم، ولكن "كيف يحكم".

في القراءة المقدسة، سوف ترى أن الشريعة، طبعا، هي ما يُجيبك على السؤال: "كيف يحكم". ولكن في القراءة "غير المقدسة" سوف ترى شيئا آخر مختلفا، من قبيل: كيف يتصرف الحاكم في قضايا الناتج الإجمالي والميزان التجاري.

هذه فهم. وتلك فهم آخر. ومن هناك تبدأ المشكلة مع الفهم. بمعنى: أن ما يتاح لديك من أدوات للفهم، ما إن يأخذ بك في طريق، حتى لا تعود قادرا على رؤية أي شيء في الطريق الآخر. وفي الوقت نفسه سوف تظن أنك على حق دائما.

سوف تسأل نفسك: هل من المعقول أن تكون الشريعة على خطأ؟ ولسوف تجيبك نفسك بالقول: وهل من المعقول أن تتحمل العيش مع أي أحد يتحدث معك، بدلا منها، عن آلية تفاقم مشكلة التضخم؟ وأثرها على صادرات البلاد من البضائع؟ وما قد ينتج عنها من بطالة وفقر وغير ذلك؟

بالطبع لن تتحمل. ولو أتيح لك أن تحمل مسدسا، فسوف تقتله، لأنه كافر. وهو ما يعني أن المشكلة مع الفهم تظل تكبر وتتفاقم إلى ما لا رجعة فيه.

أنظر إلى حركة طالبان. لقد حققت نصرا عسكريا مؤزرا. ولكنها تحقق لنفسها كل يوم هزيمة منكرة. سببها تلك المشكلة مع الفهم.

هذه الحركة تريد أن تقيم "إمارة إسلامية". قال المؤمنون، حسنا. انحلت المشكلة مع "مَنْ يحكم". ولكن ماذا بعد؟

الآن، هات كل كتب الشريعة، وقل لي من أين ستدفع طالبان رواتب الملايين من الموظفين الذين قالت إنها عفت عنهم.

أغلب الظن، أن إعدامهم أسهل من تركهم يتضورون جوعا. الإعدام، يمكن أن نجد له تبريرا في الشريعة. ولكن كيف تجد، في علاقات الاقتصاد والمجتمع، تبريرا لتجويعهم؟

أليست هذه مشكلة؟

ثم ضع كل التفاسير أمامك، واشرح لي كيف سوف يتدبّر "أمير المؤمنين" هبة الله أخوند زادة، الفارق الشاسع بين الموارد المتاحة وميزانية الحكومة. الفرق هنا يبلغ نحو 8 مليارات دولار سنويا، كانت الولايات المتحدة ودول أخرى هي التي تسدده.

لا توجد دول أجنبية (كافرة ولا مؤمنة) مستعدة لتمويل العجز في الموازنة العامة الأفغانية. وصندوق النقد الدولي ليس كمثل مغارة "علي بابا"، تقول له: افتح يا سمسم، فيفتح أبواب الرزق.

الرزق نفسه، قصة لها معنيان. واحد تتعرف عليه عندما تقرأ "ثروة الأمم" لآدم سميث، والآخر تتعرف عليه عندما تقرأ "سعة الرزق" للدكتور محمد راتب النابلسي، أو "الرزق" للشيخ محمد متولي الشعراوي.

> **لا توجد دول أجنبية كافرة ولا مؤمنة مستعدة لتمويل العجز في الموازنة العامة الأفغانية، وصندوق النقد الدولي ليس كمثل مغارة «علي بابا» تقول له افتح يا سمسم فيفتح أبواب الرزق**

أن تحكم ليس هو المشكلة. الذين انسحبوا أمام تقدم طالبان، قالوا لها من الناحية الواقعية، تعالوا لتحكموا. ولكن ها أنتم في مواجهة مباشرة بين فهم وآخر. أحدهما يكتفي بتفاسير وتأويلات الشريعة، والآخر يتعلق بتفاسير وتأويلات البطالة والتضخم.

هذا حكم، وذلك حكم آخر.

طالبان تملك فكرة عن إدارة الموارد، إلا أنها فكرة ريفية مبسّطة. وهي لا تكفي لإدارة حكومة، جيش موظفيها لا يزرع شيئا.

لقد حكمت طالبان أفغانستان لـ15 سنة بين العام 1996 والعام 2001، ولكنها حتى في ذلك الوقت كانت تستفيد من منافذ الدعم التي أتاحها الصراع بين القوتين العظميين. هذه المنافذ أغلقت الآن. لم يعد الصراع بين القوتين العظميين هو مصدر الرزق. وبات من الضروري للأرزاق أن تنشأ في أعمال غير زراعة الخشخاش.

صناعة التعدين التي يتوقع أن تكون هي مصدر الثروة الأهم، تتطلب حكومة تفهم أنها صناعة طبقتين اجتماعيتين مختلفتين. هما طبقة عمال، وطبقة مهندسين وخبراء وفنيين. والعلاقة مع هاتين الطبقتين ليست كالعلاقة مع الفلاحين. إنهما طبقتا حقوق وقيم ومعايير اجتماعية مختلفة. وما لم تكن قادرا على العثور على تلك الحقوق والمعايير في كتاب "زبدة الفوائد" لابن تيمية، فلسوف تكون مضطرا إلى قراءتها في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. وإلا انقلبت عليك زبدة المواجع.

وتقول طالبان إنها تريد إقامة "حكومة شاملة"، ولا أعرف أين عثرت على هذه الإمكانية في كتب التفسير، إلا أنها لم تتوصل إليها لأنها آمنت بـ"العقد الاجتماعي" لجان جاك روسو.

المشكلة مع كل حركات الإسلام السياسي، هي أنها، عندما تكون في المعارضة، لا تريد أن تفهم. ولا يناسبها أن تفهم. وعندما تأتي إلى السلطة تتفاجأ بما لم تفهم. فتجد نفسها في ورطة مع الميزان التجاري.

وما من سبيل لكي تجعلها تجد فائدة في قراءة كارل ماركس وآدم سميث إلى جانب ابن تيمية وأبوالأعلى المودودي، من دون قدسية.

فالمشكلة قد لا تكون في الشريعة أو ما حولها، وإنما في مصانع الإنتاج والديون والفقر وتردي التعليم وفشل البنية التحتية. والكثير منها يتطلب "استثمارات" والصلوات لا تكفي لتوفيرها.

إدارة الصلوات شيء، وإدارة الاستثمارات شيء آخر.

وربما أكون على خطأ. ولكن لو أتيح لي أن أنتمي إلى تنظيم متطرف، فقد أجد طريقا لفهم كيف أنه لا يريد أن يفهم، ولماذا ظل "الإسلاميون"، مثل إخوتهم الشيوعيين، يتقلبون بين فشل وفشل.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk